في ختام المؤتمر الثاني للتعليم العالي

التأكيد على إعادة هيكلة مؤسسات التعليم العالي في اليمن

صنعاء / سبأ:

أكد أكاديميون وباحثون يمنيون وأجانب على ضرورة إعادة هيكلة مؤسسات التعليم العالي في اليمن،وتحويل الجامعات الحكومية إلى جامعات عامة لتتمكن من أداء دورها بما يحقق متطلبات التنمية .

وأوصوا في ختام أعمال المؤتمر الثاني للتعليم العالي بصنعاء، بتنفيذ برامج تدريبية لخريجي الجامعات لتحديث مهاراتهم ومعارفهم المتجددة في سوق العمل، خاصة تلك التي تضمنها البرنامج الانتخابي للأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

وأكد المشاركون في المؤتمر والذين يمثلون منظمات وجامعات يمنية حكومية وأهلية وعربية واجنبية والقطاعين العام والخاص على ضرورة استحداث مكون خاص بالتدريب العملي / التطبيقي/ في كل برنامج دراسي يربط ما يدرسه الطالب في الجامعة مع متطلبات العمل.

وشددوا على ضرورة تحديث المقررات الدراسية بصورة دورية لا تزيد عن خمس سنوات، وإعداد برامج توجيه مهني مبكر للطلبة مع توفير التدريب المهني المناسب لأعضاء هيئة التدريس الذي يمكنهم من تطوير البرامج والمقررات الدراسية بما يلبي احتياجات سوق العمل.

ودعوا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى تولي مسؤولية التنسيق بين مراكز البحوث والدراسات في الجامعات والمراكز المماثلة في الوزارات والمؤسسات الحكومية وفي القطاع الخاص لتوجيه البحث العلمي بما يلبي احتياجات قطاع الأعمال، وبحيث تصبح الجامعات ومراكز البحوث بيوت خبرة حقيقية للدولة والمجتمع ككل .

وشددوا في توصياتهم على ضرورة تعزيز التنسيق والتكامل بين الوزارات المعنية بالتعليم بكل مستوياته وإقرار سياسة وطنية موحدة لإعداد الموارد البشرية، ومراجعة سياسات التعليم العالي بحيث تكون منظومة مرنة تستجيب لاحتياجات سوق العمل، وقيام الجامعات بإعداد دراسات عن القضايا في المجالات التجارية والصناعية والاستثمارية واقتراح الحلول المناسبة لها .

وطالبوا الجامعات بوضع آليات للمراجعة الدورية لبرامجها مع تقديم الدعم المناسب لها، والحرص على أشراك قطاع الأعمال وكل ذوي العلاقة في تطوير البرامج الأكاديمية للجامعات وتنفيذها، إضافة إلى دراسة احتياجات المتخرجين لاستيعابها في خطط التعليم العالي مع إنشاء قاعدة بيانات تفي بالغرض .

ودعا المشاركون إلى الترتيب لعقد طاولة مستديرة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع الأعمال تناقش طبيعة العلاقة بين الجانبين وتقترح آليات لتعزيز الشراكة المستمرة بما يحقق أهداف التنمية في اليمن مع وضع خطة عمل وبرنامج تنفيذي زمني لتنفيذ تلك التوصيات مع كل الأطراف .

وقد رفع المشاركون في ختام المؤتمر برقية شكر وتقدير لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لرعايته المؤتمر، ولجهوده في دعم وتطوير المؤسسات التعليمية عموما ومؤسسات التعليم العالي خصوصا .. مشيرين إلى ما تشهده مؤسسات التعليم العالي من توسع وتطور كبير في ظل رعايته، ومؤكدين المضي على نهجه ورؤيته الثاقبة من اجل رفعة الوطن وتقدمه وازدهاره وكان المشاركون قد ناقشوا في المؤتمر الذي عقد تحت شعار (مخرجات التعليم العالي وسوق العمل) ، واستمر يومين سبعة محاور لتشخيص واقع البرامج التعليمية في الجامعات اليمنية وسبل تطويرها تتركز حول البرامج التعليمية، والتعليم والتعلم، وتقييم الطلاب، والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وكل من القطاعين العام الخاص، وجودة التعليم الجامعي، والبحث العلمي وخدمة التنمية والمجتمع، وإعادة هيكلة الجامعات سعيا نحو التميز والتكامل في التخصصات .

في كلمة بلادنا أمام مؤتمر الإتحاد البرلماني العربي:

الشدادي يؤكد أهمية التضامن العربي للتصدي لجميع التحديات

أربيل / سبأ :

أكد نائب رئيس مجلس النواب محمد علي الشدادي على أهمية التضامن العربي كسلاح فعال في التصدي لجميع التحديات التي تجابه الأمة العربية والإسلامية في الوقت الراهن.

وقال نائب رئيس مجلس النواب في كلمة اليمن أمام المؤتمر الـ13 للاتحاد البرلماني العربي الذي اختتم أعماله أمس بمدينة اربيل العراقية أن الطريق الأمثل لاستخدام إمكانيات الأمة يتمثل في تحقيق التضامن العربي والإسلامي وفق إستراتيجية عربية وإسلامية موحدة تكفل حشد الطاقات وتكامل كل الجهود في مختلف المجالات.

وأشار إلى ما تتعرض له بعض البلدان العربية من انتهاك لسيادتها وحقوقها الوطنية والسيطرة على مقدراتها وثرواتها القومية.

وحيا نائب رئيس مجلس النواب نضال الشعب الفلسطيني العادل من أجل استرداد حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف .. لافتاً إلى إن الكيان الصهيوني اتخذ من احتلاله للأراضي العربية مبررا لارتكاب حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني متوجا جرائمه بمحرقة غزة التي راح ضحيتها المئات من أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل.

وطالب الشدادي القوى الأجنبية بسرعة الانسحاب من الأراضي العراقية والكف عن التدخل في شئونه الداخلية والتأكيد على أمنه واستقراره ووحدة أراضيه.

وأكد دعم ومساندة اليمن للأشقاء في سوريا ولبنان لاسترجاع أراضيهما المحتلة في الجولان ومزارع شبعا ودعم صمود سوريا في مواجهة التهديدات المستمرة عليها.

وكان المؤتمر الذي عقد على مدى أربعة أيام بمشاركة وفود تمثل برلمانات ومجالس شورى الدول العربية قد وقف أمام جملة من القضايا التي تهم الواقع العربي والتحديات التي تجابه الأمة العربية في الظروف الراهنة ودور البرلمانيين العرب في تعزيز التضامن العربي وتوحيد المواقف إزاء مختلف القضايا العربية.

واقر المؤتمر التقرير المقدم من اللجنة البرلمانية العربية بشأن تطوير عمل الاتحاد البرلماني العربي والتعديلات المقترحة حول ميثاقه ونظامه الداخلي.

مؤسسة التمويل الدولية تستعد لإطلاق مشروع لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص باليمن

المؤسسة ترفع محفظتها الاستثمارية في اليمن إلى 132 مليون دولار

صنعاء / سبأ :

تستكمل مؤسسة التمويل الدولية " ذراع القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي " بالتعاون مع الحكومة حاليا ترتيباتها لإطلاق أول مشروع من نوعه لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اليمن.

وقال ممثل مؤسسة التمويل الدولية في اليمن سعد صبره لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن المؤسسة حاليا بصدد تحديد المشاريع الإستراتيجية التي ستنفذها الحكومة اليمنية بغية تأهيل القطاع الخاص للدخول معها بشراكة في تنفيذ هذه المشاريع. مشيراً إلى أن هذا المشروع التطويري مدته ثلاث سنوات.

وأضاف صبره": أن مؤسسة التمويل الدولية بصدد الانتهاء من دراسة الجدوى الاقتصادية لعدد من المشاريع بغرض توفير التمويل اللازم لها من قبل المؤسسة".

وأشار إلى انه لهذا الغرض تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بين الحكومة اليمنية والقطاع الخاص، الأمر الذي سيساهم في ارتفاع نسبة المشاريع التي تمولها مؤسسة التمويل الدولية.

ولفت إلى أن تنفيذ هذا المشروع يأتي في إطار مذكرة التفاهم الموقعة مؤخرا بين الحكومة اليمنية ومؤسسة التمويل الدولية لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اليمن.

وتقضي الاتفاقية بتقديم مؤسسة التمويل الدولية الاستشارات والمساعدات الفنية والتمويلية اللازمة لتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاعات ذات الأولوية بما في ذلك قطاعي الطاقة والنقل وتنفيذها.

كما تقضي الاتفاقية التي وقعها عن الجانب اليمني في أواخر الشهر الماضي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي وعن جانب المؤسسة الدولية معظم ميكان المدير العام الإقليمي لبرامج شراكة القطاع الخاص، تقضي بتقديم خدمات استشارية لمساعدة الحكومة اليمنية في وضع إطار قانوني وتنظيمي يشمل كافة القطاعات وإنشاء وحدة لتنسيق المعاملات.

وأكد ممثل مؤسسة التمويل الدولية أن المؤسسة الدولية رفعت المحفظة الاستثمارية الخاصة بها في اليمن خلال العام الحالي إلى 132مليون دولار بعد أن كانت حوالي 60 مليون دولار العام 2006 و 12 مليون دولار عند بدء نشاط المؤسسة في اليمن قبل ثلاث سنوات من خلال تقديم خدماتها المختلفة للقطاع الخاص، مما أسهم في تمويل عدد من المشاريع في قطاعات الاسمنت والصحة بتكلفة تزيد عن 100 مليون دولار، كما أسهمت في تمويل مشاريع اقتصادية في قطاع النفط.

وأشار إلى أن تبنى المؤسسة الدولية لهذه الاتفاقية بين الطرفين يأتي في إطار توجهاتها خلال السنة المالية الحالية إلى تمويل عدد من مشاريع القطاع الخاص وخاصة المشاريع ذات الزخم و المردود الاجتماعي الكبير. لافتاً إلى أن تمويل تلك المشاريع يأتي على صورة قروض أو مساهمات.

واعتبر صبره التزام الحكومة اليمنية بإقامة برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص خطوة هامة باتجاه تحسين البنية الأساسية في اليمن.

وأكد أن مؤسسة التمويل الدولية تمتلك الخبرة والمعرفة العالميتين في تقديم الخدمات الاستشارية في المشاريع المستدامة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية الأساسية وتحسين البيئات التنظيمية والمواتية للأعمال وتعزيز القطاع المالي وتشجيع نمو مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة وستعمل على تقديم هذه الخبرات للجانب اليمني.

ويأتي الاعتزام لإطلاق هذا المشروع التطويري للقطاع الخاص في اليمن بدعم من مؤسسة التمويل الدولية في الوقت الذي تجري فيه الحكومة والقطاع الخاص في البلاد حاليا ترتيبات ومشاورات لإنشاء أول مجلس اقتصادي واجتماعي من نوعه مشترك بين الجانبين في خطوة تهدف لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، في ضوء مقتضيات وظروف البيئة الداخلية ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

إلى ذلك أكد تقرير حكومي رسمي حديث أن القطاع الخاص يمتلك أكثر من 97 ٪ من المنشآت الصناعية، كما يهيمن وبصورة كبيرة على قطاع التجارة والفنادق والمطاعم، فيما يمتلك القطاع الخاص المحلي والأجنبي، الجزء الأكبر من رأس مال البنوك التجارية العاملة في اليمن، وبنسبة تزيد عن 81 ٪ من إجمالي رأسمال هذه البنوك.

وأظهر التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي تزايد استثمارات القطاع الخاص في البنية الأساسية والخدمات العامة خلال السنوات الماضية وبخاصة في مجالات الاتصالات المحمولة، الخدمات الصحية، الخدمات التعليمية والتي كانت تقوم بها مؤسسات الدولة بشكل منفرد.

وأشار التقرير إلى ثمة توجهات حكومية لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة وخدمات البنية التحتية من خلال انتهاج العديد من الأساليب والطرق المستندة على المفهوم الواسع للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص كمنح القطاع الخاص حقوق الإدارة للمشاريع العامة من خلال ما يعرف بعقود الإدارة ، حيث تكون الحكومة وفق هذا الأسلوب مالكة لمشروع عام وتعطي إدارته للقطاع الخاص.

ووفقا لهذا الأسلوب يتم تحويل مسؤولية الإدارة والتشغيل والتطوير للمتعاقد أو المستثمر لفترة زمنية مقابل مبلغ مالي يتفق عليه، إلى جانب عقود التأجير التي تمثل اتفاقيات بين الدولة والقطاع الخاص يقوم بمقتضاها القطاع الخاص بتزويد المنشأة الحكومية بالخبرات الإدارية والفنية لمدة زمنية محددة مقابل تعويضات مالية متفق عليها، ويقوم المستثمر باستئجار الأصول و التسهيلات المملوكة للدولة واستخدامها إضافة إلى عقود التمويل والتي تعد أكثر تقدماً للشراكة بين القطاع العام والخاص.

حظي بإقبال كبير

تميز في معرض الفنون التشكيلية والتراثية اليمنية بالسعودية

صنعاء /سبأ:

حظي معرض الفنون التشكيلية والتراثية اليمنية الذي أقيم بالمملكة العربية السعودية مؤخرا، بإقبال كبير من الزائرين الذين ابدوا إعجابهم الشديد بمحتوياته من المعروضات الفنية والإبداعية التي تعكس مستوى الموروث الحضاري اليمني .

ويصف مدير جامعة الملك عبدا العزيز الدكتور أسامة بن صادق طيب محتويات المعرض بالمدهشة والعاكسة للتراث التاريخي والحضاري اليمني الثري والذي وصفه بالإبداع والأصالة.. ويؤكد أهمية مثل هذه المعارض للتعريف بحضارة اليمن العريقة في الدول العربية والأجنبية.

واعتبر طيب الفن رسالة تعكس تاريخ أي بلد والفنان السفير الذي يقوم بنقل هذه الرسالة إلى الآخرين..مشيرا إلى أن هذا ما أكد عليه الفنانون المشاركون في المعرض بنقل الحضارة والتاريخ اليمني من خلال هذه اللوحات المميزة .

واحتوى معرض الفنون التشكيلية والتراثية اليمنية الذي أقيم على هامش الأيام العلمية والثقافية للجامعات اليمنية في رحاب الجامعات السعودية خلال الفترة من 23-27فبراير الماضي على عدد من اللوحات الفنية التي تناولت الموروث الحضاري والتاريخي والعادات والتقاليد اليمنية الأصيلة وكذا الأزياء الشعبية وفن العمارة اليمنية المتميزة بالإضافة إلى مواضيع أخرى تخص المرأة وحقوقها .

فيما أبدى وكيل جامعة الملك عبد العزيز للتطوير رئيس اللجنة المنظمة للأيام العلمية الثقافية الدكتور زهير بن عبد الله الدمنهوري إعجابه بما شاهده من معروضات متميزة أبدع الفنانون اليمنيون في نقل التراث الحضاري اليمني من خلال لوحاتهم .. منوها بما يربط اليمن والمملكة العربية السعودية من صلات قوية في مختلف المجالات حيث أن هناك تقاربا وتشابها كبيرا في التراث والحضارة والعادات والتقاليد المتميزة بين البلدين الشقيقين وهذا ما عكسته هذه اللوحات المتميزة .

وعن محتويات المعرض أشارت الفنانة ليلى محمد سعيد الشيباني مدرسة بكلية الفنون الجميلة جامعة الحديدة أن المعرض ضم عددا من اللوحات التشكيلية لعدد من الفنانين والفنانات اليمنيات مابين واقعية دراسية وأخرى معاصرة حديثة... مبينة أن لوحاتها تناولت صورة المرأة اليمنية بين الأمس و اليوم وكيف تطورت حتى وصلت إلى أعلى المستويات كوزيرة وسفيرة .

وأكدت الشيباني بان مثل هذه المشاركات الخارجية تضيف للفنان حافز اكبر للإبداع كما إنها تفيد في التعرف بعادات وتقاليد وثقافة البلد المستضيف... وتشاطرها الرأي الفنانة ألطاف حمدي التي تعتبر المشاركات الخارجية فرصة للتعرف على عادات وتقاليد الآخرين وكذا استلهام الإبداعات وعكسها في أعمال الفنان بطريقة إبداعية .

وأوضحت الفنانة نعمة علي عبدالله من جامعة الحديدة أن لوحاتها اشتملت على عدة مواضيع جميعها واقعية تناولت البيئة التهامية بصفة خاصة حيث عكست اللوحات البيئة التهامية ومميزاتها كشك الفل وبيع البلح .

نهاية الشهر الجاري

انطلاق مهرجان زبيد الخامس للشعراء الشباب

الحديدة / سبأ:

ينطلق في السادس والعشرين من الشهر الجاري مهرجان زبيد الخامس للشعراء الشباب (دورة المناضل الشاعر حسين عبدالله الحدايا) الذي ينظمه المنتدى الأدبي الثقافي بمدينة زبيد بالتنسيق مع السلطة المحلية في المديرية.

ويشارك في المهرجان الذي يستمر ثلاثة أيام مائة وعشرون شاعرا وشاعرة.

وقال أمين عام المنتدى هشام عبدالله إن المهرجان سيستضيف - لأول مرة - شعراء من محافظات حضرموت وصنعاء بالإضافة إلى الحديدة .

وأشار إلى أنه ستقام خلال المهرجان صباحيات وأمسيات شعرية ونقدية و ندوات فكرية وأدبية يتحدث فيها عدد من الأكاديميين من جامعة الحديدة وأدباء زبيد تتناول مسيرة حياة الشاعر والمناضل حسين الحدايا أحد أهم

الرموز العلمية و النضالية والأدبية في مدينة زبيد ..كما ستتناول تجربة المهرجان بعد مرور خمس دورات على تأسيسه ، وواقع الحركة الثقافية والأدبية لمدينة العلم و العلماء .

وأشار إلى أنه سيصدر في ختام المهرجان كتاب وثائقي لمسيرة حياة الحدايا وسيتضمن عددا من قصائده تم جمعها من أصدقائه و أسرته .

جدير بالذكر أن المهرجان الذي أطلقه المنتدى الأدبي الثقافي بزبيد في العام 2003م كمهرجان سنوي يهدف إلى تفعيل المشهد الثقافي بالمدينة التاريخية و يرعى الشعراء الشباب ويتيح لهم فرصة التواصل مع الجمهور .

كما يهدف إلى إحياء ذكرى علم من أعلام المدينة من المفكرين والعلماء والمؤرخين في كل دورات المهرجان لتعريف جيل اليوم بما قدمه الرعيل الأول من تضحيات في سبيل الوطن .

حيث حملت الدورة الأولى للمهرجان (2003) اسم المناضل والشاعر الكبير على سعد الحكمي ، و الدورة الثانية (2005) اسم المناضل عبدالله محمد عطيه ، وحملت الدورة الثالثة 2006م اسم المؤرخ عبدالرحمن عبدالله الحضرمي ، والدورة الرابعة العام الماضي المناضل الخادم غالب.

وزارة التعليم الفني تستكمل إنشاء خمسة معاهد للفتيات بـ 400 مليون ريال

صنعاء / سبأ :

تستكمل وزارة التعليم الفني والتدريب المهني حالياً إنشاء خمسة معاهد مهنية خاصة بالفتيات في محافظات تعز،عدن، ولحج بتكلفة أجمالية 433 مليون ريال.

وأوضحت مدير عام المرأة والتدريب النوعي بالوزارة أفراح فخري لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الهدف فتح الأبواب تجاه التدفق المتنامي لإقبال الفتيات على الالتحاق بأنظمة التعليم الفني والمهني بكافة مستوياته، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الملتحقين بالمعاهد من الذكور والإناث.

وأشارت إلى أن مشاريع تلك المعاهد تشمل توسعه معهد فقم بالبريقة بتكلفة 96 مليون ريال، وإنشاء المعهد التجاري للبنات بعدن بتكلفة 86 مليون ريال، واستحداث عدد من الأقسام الخاصة بتعليم الفتاه في عدد من المعاهد بمحافظة عدن بـ 98 مليون ريال، بالإضافة إلى إنشاء المركز النسوي في الاكاهلة مديرية المقاطر بمحافظة لحج بتكلفة 115 مليون ريال، وأعمال الإنشاء الخاصة بالمعهد النسوي بالشمايتين بتعز بتكلفة 38 مليون ريال".

ولفتت أفراح فخري إلى جهود الوزارة خلال السنوات الست الماضية الهادفة إلى تشجيع الفتيات على الالتحاق في مستويات التعليم الفني والمهني وذلك من خلال استحداث عدد من التخصصات المناسبة لميولهن إضافة إلى تسهيل عملية التحاق الفتيات في التخصصات الأخرى وفقا لرغباتهن.

وبينت أن عدد الطالبات المقيدات في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني القائمة حاليا بلغ خلال العام الماضي 2202 طالبة في مستويات التعليم الأربعة مهني سنتين، مهني ثلاث سنوات، وتقني سنتين وتقني ثلاث سنوات (كليات المجتمع)، ويتوزعن على 14 مجالاً تدريبياً تشتمل على 40 تخصصا وبحسب سنوات الدراسة.

حيث بلغ عدد المقيدات للعام الدراسي الماضي في كليات المجتمع 373 طالبة وفي المستوى التقني سنتين 691 طالبة وفي مستوى الثانوية المهنية ثلاث سنوات 150 طالبة وفي المستوى المهني سنتين 61 طالبة.

واعتبرت أن تنامي إقبال الفتيات على مستويات التعليم الفني والمهني، يعكس مدى تغير النظرة الدونية لدى المجتمع تجاه التحاق الفتيات بهذا النوع من التعليم فضلا عن ارتفاع الوعي الأسري بأهمية دور المرأة ومهامها وضرورة مشاركتها الفاعلة في بناء المجتمع.

وأشارت مدير عام المرأة إلى أن نحو 18 تخصصا في المؤسسات التدريبية القائمة فاتح ذراعيه للفتيات للالتحاق به، حيث يمكن للفتاة الالتحاق بتخصصات الفندقة والسياحة، وبرمجة الحاسوب، وصيانة الحاسوب، أو المحاسبة وإدارة الأعمال، إلى جانب الخياطة والتفصيل، والكوافير وتصميم الأزياء، وتكنولوجيا المعلومات، والتمريض، إدارة المشاريع الصغيرة.

كما يمكن للفتيات أن يلتحقن بتخصصات البناء، والنفط والغاز، والاتصالات، وإضافة النشر المكتبي، والتصوير الفوتغرافي و والالكترونيات و الكترونيات أنظمة و وتحكم صناعي وتصميم داخلي ديكورات.

وأكدت أن كثيراً من تلك التخصصات لم تكن متاحة أمام الفتيات في السابق الذي كان مقتصرا على المجالات التجارية والصحية وبعض المهن النسوية التقليدية.

وكانت وزارة التعليم الفني والتدريب المهني قد نفذت خلال العام 2005م مسحا ميدانيا استهدف 700 طالبة في سبع مدارس للفتيات في أمانة العاصمة وذلك بهدف توجيههن وإرشادهن بأهمية الالتحاق ببرامج التعليم الفني والتدريب المهني والتعريف بمجالات التدريب المتاحة أمامهن وكذا توجيه إدارات المدارس المستهدفة بتوعية الطالبات بأهمية هذا النوع من التعليم بالنسبة للفتاة.

وأظهرت نتائج المسح أن أكثر التخصصات المطلوبة من قبل الفتيات هي السكرتارية والمحاسبة والخياطة والتطريز والصحة والتمريض، بالإضافة إلى العلاقات العامة والكمبيوتر وصيانة الالكترونيات والمجالات التجارية والحرف اليدوية والتجميل والكوافير.

وأوضحت النتائج أن نحو 41 ٪ من الفتيات اللاتي أجرى عليهن البحث طلبن الالتحاق بالمستوى التعليمي دورات قصيرة، فيما فضلت نحو 24 ٪ من إجمالي العينة الالتحاق بالمستوى التقني، و19 ٪ فضلن الالتحاق بالمستوى 3 سنوات، وفضلت 12 ٪ الالتحاق بمستوى التعليم الموازي، 3 ٪ فضلن الالتحاق بالمستوى المهني سنتين.

يشار إلى أن عدد مخرجات مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني من الفتيات وصل حتى نهاية العام الماضي إلى 474 طالبة ملتحقات في 3 معاهد خاصة بالفتيات اثنين منها تجارية واحد للمهن النسوية إضافة إلى بقية المؤسسات التدريبية المشتركة الأخرى.

الفلاء الفالي!

فيصل الصوفي

الرسالة الأساسية التي يؤديها المواطن اليمني في حياته هي أن يعمل من أجل إشباع بطنه وبطون من يعيلهم، ورغم الإرهاق التاريخي فلا أحد يحاول أن يقلل من إعداد تلك البطون رحمة بنفسه ورحمة بغيره.. وهذا على أية حال وضع قائم في بلدان عربية ونامية كثيرة..

ولأن همنا الأول إشباع البطن، ولأن رواتبنا وأجورنا ودخولنا المالية - الضئيلة أساساً- مخصصة لشراء الغذاء وسد حاجات البطون فإننا نتضرر من ارتفاع أسعار المواد الغذائية في ظل غياب الخيارات الأخرى.. فمثلاً المواطن في الدول الغنية يخصص ثلث أجوره للغذاء والبقية يوزعها على بنود السياحة والكماليات والادخار وممارسة الهوايات وخدمات أخرى، فإذا زاد سعر الغذاء واجه المحنة بخفض مخصصات الزيادات والمتع والكماليات.. ومثل هذه الخيارات لا توجد لدينا لأن الرواتب أو الأجور وأي موارد أخرى مخصصة لإشباع البطون وبالكاد تكفي لسد هذا الباب.. بل أن كثيراً من الناس لا تتوافر لديهم قدرة مالية لتأمين نصف احتياجات البطن من الغذاء، فما بالك بالدواء والكساء والتنقل والسياحة وزيارة الأقارب وصلة الأرحام!

منذ العام الماضي تزايدت أسعار الغذاء، ويقول الخبراء إن علينا توقع المزيد من الأشياء السيئة..فأسعار النفط مرتفعة.. والأجواء المناخية والجوائح الطبيعية والآفات الزراعية أدت إلى تدني المحصول وبالتالي خفض الصادرات، فضلاً عن أن دولاً متقدمة صارت تستخدم القمح والذرة ومنتجات زراعية أخرى لإنتاج وقود حيوي أو طاقة بديلة، ودول معروفة بأنها مصدرة للحبوب صارت تستهلك كميات أكبر بسبب زيادة سكانها، إلى جانب أن صناديق استثمارية ومشاركين في أسواق البورصات والسندات المالية يريدون تعويض خسائرهم الناتجة عن المضاربات، عن طريق الدخول في سوق الغذاء الذي يتسوق فيه نحو مليار إنسان ثلاث مرات في اليوم على الأقل.

ارتفاع أسعار الغذاء وسائر السلع والخدمات ليس شراً مطلقاً.. بل إن هذا التصاعد في الأسعار هو يخدم البلدان والشعوب المنتجة.. هذا الارتفاع الكبير في الأسعار شر على الدول والشعوب التي تستهلك فقط وتركن على الآخرين لتأمين احتياجاتها.. البن سعره يرتفع.. فأين البن اليمني؟.. أين المنطقة الحرة وميناء عدن؟ وأين المعادن اليمنية؟ نحن مستفيدون من ارتفاع السعر العالمي للنفط لأن لدينا نفط.. فماذا لو كان لدينا بن ومنطقة حرة وميناء مهم في عدن؟